

علم الحديث: علم بقوانين يُعرفُ بها أحوالُ السُّنَدِ والمُتَنِّ.

الخَبَرُ إنْ تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ بِلَا حَصْرٍ مُتَوَاتِرٍ وَغَيْرُهُ أَحَادٍ، فَإِنْ كَانَ بِأَكْثَرِ
مِنْ اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ، أَوْ بِهِمَا فَعَزِيزٌ، أَوْ (1) بِوَاحِدٍ فَغَرِيبٌ، وَهُوَ مَقْبُولٌ وَغَيْرُهُ،
فَالأَوَّلُ: إِنْ نَقَلَهُ عَدْلٌ تَامَ الضَّبْطُ مُتَّصِلُ السُّنَدِ غَيْرُ مُعْلِلٍ وَلَا شَاذٍ
صَحِيحٌ (2)، وَيَتَّفَاوَتْ (3)، فَإِنْ (4) خَفَّ الضَّبْطُ فَحَسَنٌ وَزِيَادَةُ رَاوِيَهُمَا مَقْبُولَةٌ،
فَإِنْ خُوِّلِفَ بِأَرْجَحِ فَشَاذٌ، وَإِنْ سَلِمَ مِنَ المَعَارِضَةِ فَمُحْكَمٌ وَإِلَّا (5) وَأَمَكَنَ (6)
الْجَمْعُ فَمُخْتَلَفٌ الحَدِيثِ أَوْ لَا، وَعُرِفَ الأَخْرُ فَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ ثُمَّ يُرْجَعُ (7) أَوْ
يُوقَفُ، وَالضَّرْدُ النِّسْبِيُّ (8) إِنْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ المُتَابِعُ أَوْ مِثْنٌ يُشْبِهُهُ فَالشَّاهِدُ،
وَتَتَّبَعُ الطُّرُقَ لَهُ: إِعْتِبَارٌ.

الفكر المعاصر، ط1، 1997م.

3- التبيان في مبهمات القرآن لـ ابن جماعة (ت 733هـ) مخطوط مفقود، ينظر كشف الظنون
341/1.

4- تفسير مبهمات القرآن الموسوم بـ «صلة الجمع وعائد التنزيل لموصول كتابي الإعلام
والتكميل» لـ البلبنسي: ابو عبد الله محمد بن علي الأوسي (ت 782هـ)، تحقيق: حنيف بن
حسن القاسمي، وعبد الله عبد الكريم، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1411هـ - 1991م.

5- مفحومات الأقران في مبهمات القرآن لـ السيوطي (ت 911هـ)، ينظر كشف الظنون 1772/2.
(1) (ك1) وبواحد.

(2) ينظر شرح الثقاية السيوطي في الحديث 17/1.

(3) (ك2) ويتفاوت بحسب رجاله.

(4) سقطت من (ك2).

(5) (ن) أو لا.

(6) (ك2) أمكن.

(7) (ك2) رجح.

(8) سقطت من (ك1).



والمَرْدُودُ إمَّا ⁽¹⁾ لِسَقَطٍ ⁽²⁾، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ فَمُعَلَّقٌ ⁽³⁾، أَوْ بَعْدَ التَّابِعِيِّ فَمُرْسَلٌ أَوْ غَيْرُهُ بِفَوْقٍ وَاحِدٍ ⁽⁴⁾ وَلَا يَمُوعُضَلُ، وَالْأَمْنَقَطُ ⁽⁵⁾، فَإِنْ خَفِيَ فَمُدَّسٌ، وَإِمَّا لِيَطْعَنَ فَإِنْ كَانَ لِيَكْذِبَ ⁽⁶⁾ فَمَوْضُوعٌ، أَوْ تُهْمَتِهِ فَمَتْرُوكٌ، أَوْ فَحْشٌ غَلَطٌ، أَوْ غَفْلَةٌ، أَوْ فَسُقٌ فَمُنْكَرٌ، أَوْ وَهْمٌ فَمُعَلَّلٌ، أَوْ مُخَالَفَةٌ بِتَغْيِيرِ السَّنَدِ ⁽⁷⁾ فَمُدْرَجَةٌ وَيَدْمَجُ ⁽⁸⁾ مَوْقُوفٍ ⁽⁹⁾ بِمَرْفُوعٍ فَمُدْرَجُ المَثْنِ أَوْ بِتَقْدِيمِ فَمَقْلُوبٌ. أَوْ بِإِبْدَالٍ وَلَا مُرْجَحَ فَمُضْطَرَبٌ، أَوْ بِتَغْيِيرِ نَقْطِ فَمُصْحَفٌ، أَوْ شَكْلٍ فَمُحَرَّفٌ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِعَالِمٍ إِبْدَالُ اللَّفْظِ بِمُرَادِفٍ ⁽¹⁰⁾، أَوْ نَقْصِهِ فَإِنْ خَفِيَ المَعْنَى اِحْتِيَجَ إِلَى الغَرِيبِ ⁽¹¹⁾ وَالمَشْكَلِ، أَوْ لَجَهَالَةٍ بِذِكْرِ نَعْتِهِ ⁽¹²⁾ الخَفِيِّ أَوْ نَدْرَةٍ رَوَايَتِهِ، أَوْ أَبْهَامِ اسْمِهِ، فَإِنْ سُمِّيَ وَانْفَرَدَ عَنْهُ وَاحِدٌ فَمَجْهُولُ العَيْنِ أَوْ لَمْ ⁽¹³⁾ يُوثَّقْ فَالْحَالُ، أَوْ لِبِدْعَةٍ فَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ قَبْلَ مَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً أَوْ يَرُوي ⁽¹⁴⁾ مُوَافِقَةً أَوْ لِسُوءِ حِفْظٍ فَإِنْ طَرَأَ مُخْتَلِطٌ ⁽¹⁵⁾.

(1) (ك2) واما.

(2) أي: حذف بعض رجال الإسناد، ينظر اتمام الدراية 51.

(3) (ك2) فمتعلق.

(4) أي: باثنين فصاعداً، ينظر اتمام الدراية 52.

(5) (ك1) (ك2) فممنقطع.

(6) (ز) (ك1) (ك2) بكذب. أي: لكذب الراوي.

(7) سقطت من (ن).

(8) (ن) (ك1) (ك2) مدمج.

(9) (ك2) فموقوف.

(10) (ك2) بمرادف له.

(11) أي: الى شرح الغريب.

(12) (ك2) نعت.

(13) (ز) لم يوثق.

(14) (ن) يروا.

(15) (ك2) فمختلف.

والإسناد: إن انتهى إليه عليه السلام فمرفوع⁽¹⁾ مُسند / 4ظ/، أو صحابي: من اجتمع به⁽²⁾ مؤمناً موقوفاً، أو تابعياً فمن بعده مقطوع، فإن قلَّ عدده⁽³⁾ فعال، فإن⁽⁴⁾ وصل إلى شيخ مصنف⁽⁵⁾ لا من طريقه فموافقه، أو شيخ شيخه فبدل، فإن ساوى فمساواة، أو تلميذه فمصافحة، ويقابله النزول، أو روى عن قرينه فأقران⁽⁶⁾، أو كلٌّ عن الآخر فمدبج⁽⁷⁾، أو دونه⁽⁸⁾ فأكابر عن أصغر، ومنه آباء عن أبناء وإن تقدم موت أحد⁽⁹⁾ قرينين فسابق ولاحق، أو اتفقوا⁽¹⁰⁾ على شيء فمسلسل، أو اسماً⁽¹¹⁾ فمتفق ومضترق⁽¹²⁾، أو خطأ فمؤتلف ومختلف على الأصل⁽¹³⁾، أو الآباء فمتشابه.

وصيغ الأداء: سمعت، وحدتني للإملاء فأخبرني، وقرأت للقارئ فالجمع⁽¹⁴⁾ وقرئ وأنا أسمع للسامع فأنبأ، وشافه، وكتب، وعن للإجازة⁽¹⁵⁾،

(1) (ز)(ن)(ك) مرفوع.

(2) (ك) بالنبي عليه السلام.

(3) أي: عدد رجال الإسناد، ينظر اتمام الدراية 57.

(4) (ك) وإن.

(5) (ز) يصنف.

(6) أي: النوع المسمى رواية الاقران.

(7) (ز) (ك) مدبج.

(8) (ك) (2) عن دونه.

(9) سقطت (ك) (1).

(10) (ز) واتفقوا.

(11) (ن) أسماء.

(12) (ك) (2) ومتضرق.

(13) سقطت من (ن) (ك) (1) (ك) (2).

(14) (ك) (2) والجمع.

(15) (ن) الاجازة.



والمكاتبَة، وأرفَعُها المقارِنَة للمناوَلَة⁽¹⁾، وشُرِطَتْ لها وللوجادَة.
والوَصِيَّة⁽²⁾، والإعْلَام.

ومن الأنواع طبقات الرواة وبلدانهم وأحوالهم تعدّياً وجرحاً
ومراتبهما⁽³⁾، والأسماء والكنى⁽⁴⁾ بأنواعها، والألقاب، والأنساب والمنسوب لغير
أبيه ومن وافقه اسمه أباه وجدّه أو شيخه، وشيخه أو راويه، وشيخه والموالي.
والإخوة، وأدب الشيخ والطائب، وسنن التّحمّل⁽⁵⁾، وكتابة⁽⁶⁾ الحديث.
والأداء⁽⁷⁾، وسَماعُه وتَصنيفُه⁽⁸⁾ وأسبابه ومرجعها النقل، فلترجع
مُصنَّفاتها⁽⁹⁾.

[علم]⁽¹⁰⁾ أصول الفقه⁽¹¹⁾: أدلُّه الإجمالية وكيفية الاستدلال بها.
وحال المُستدل، والفقه معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، والحكم
إن عوقب تاركه واجب، أو فاعله حرام، أو أثيب فاعله ندب، أو تاركه كرد

(1) (ز) (ن) المناولة.

(2) (ك) (2) وللوصية.

(3) (ز) (ن) ومراتبهما.

(4) (ك) (2) والكنى.

(5) (ك) (2) والادق أو.

(6) (ن) وكتاب.

(7) سقطت (ك) (2).

(8) (ك) (2) وحديثه وتصنيفه.

(9) تنظر اليواقيت والدرر 281/2-288.

(10) زيادة (ك) (1) (ك) (2).

(11) الفقه في اللغة من قولهم: فقهت الشيء إذا ادركته، وادراكك علم الشيء فقه، وقيل: هو

في اللغة المعرفة بقصد المتكلم، يقول القائل: فقهت كلامك، أي: عرفت قصدك. ينظر العين

370/3، ولسان العرب 522/3.

وأما في عرف الفقهاء فهو العلم بأحكام الشريعة. ينظر قواطع الأدلة في الأصول 20/1.